



## هامش سعر الفائدة المصرفي واثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي (القروض والسلف) العراق واليابان والصين أنموذج للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

سلام هاشم محمد<sup>a</sup> ، حيدر تجيل جواد<sup>b</sup>

a وزارة التربية

b جامعة المثنى /كلية الادارة والاقتصاد

### الملخص

### معلومات المقالة

تهدف الدراسة الى فحص هامش اسعار الفائدة وعلاقته بالقروض والودائع ، ودراسة الهامش في كل من العراق والصين واليابان ، باستعمال نموذج ال VAR ، أذ توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سببية ذات اتجاه من الودائع الى الهامش اسعار الفائدة ، وانعدام وجود علاقة سببية بين القروض و هامش سعر الفائدة كون الاحتمالية (P-Probability) اكبر من ٥%، وتم اختبار البواقي والتأكد من انها تتوزع طبيعياً بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera ، كما توصلت الدراسة الى ان هامش اسعار الفائدة مرتفع بشكل كبير في العراق نتيجة التعامل القليل بالأدوات الاستثمارية الاخرى التي تعود بالربح على المصارف ، قياساً في الصين واليابان ، وهذا يبين حجم الاستغلال من قبل المصارف التجارية العراقية للعملاء، على عكس ما حصل في الصين واليابان الذين يعملوا على تحقيق المصلحة الاقتصادية للبلد مع مصلحة المصرفية ، وعلى الرغم من ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الا ان القروض اتخذت مساراً تصاعدياً بسبب الحاجة الافراد الى القروض وعدم توفير مجالات اخرى غير المصارف التجارية لهذه القروض، واوصت الدراسة بضرورة توجه المصارف التجارية العراقية الى استعمال ادوات استثمارية اخرى تعود عليها بالأرباح من جهة ، وتساعد على تقليل هامش اسعار الفائدة من خلال تقليل اسعار الفائدة على القروض والعمل على زيادة هامش سعر الفائدة على الودائع ولو بشيء قليل ليتمكنها من جذب الاموال الافراد وزيادة الادخار الذي يمكن المصارف التجارية من زيادة استثماراتها وبالتالي زيادة ارباحها ، كما اوصت زيادة استثمار القروض في مجالات انتاجية والابتعاد عن المجالات الاستهلاكية.

### تاريخ البحث

الاستلام: ٢٠٢٠/٨/٢٥

تاريخ التعديل: ٢٠٢٠/٩/٢٠

قبول النشر: ٢٠٢٠/٩/٢٢

متوفر على الأنترنيت: ٢٠٢١/١/١٧

### الكلمات المفتاحية :

هامش اسعار الفائدة  
الودائع المصرفية  
القروض المصرفية  
الائتمان النقدي  
المصارف التجارية العراقية

## Bank interest rate margin and its impact on bank deposits and cash credit (loans and advances) : Iraq, Japan and China as a sample (2004-2016)

Salam Hashem Muhammad<sup>\*a</sup> , Haidar Thijel Jawad<sup>b</sup>

a Ministry of Education / Muthanna Education Directorate.

b Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

### Abstract

The study aims to examine the interest rate margin and its relationship to loans and deposits in Iraq, China and Japan, using the VAR model. The study found that there is a causal relationship with a direction from deposits to margin interest rates. The absence of a causal relationship between loans and margin rate interest that the probability (p-Probability) greater than 5%, was residuum tested and make sure it is distributed naturally depending on the Jarque-Bera test. The study also found that the margin of interest rates is high significantly in Iraq because of having little investment and other tools dating profit on banks in comparison with China and Japan. This shows the volume of exploitation from Iraqi commercial banks accepted customers, unlike what happened in China and Japan who are working to achieve the country's economic interest with the interest of banking. Despite the high interest rates on loans, loans have taken an upward path due to individuals' need for loans and the failure to provide areas other than commercial banks For these loans. The study recommended the necessity of directing Iraqi commercial banks to use other investment tools that yield profits and help them to reduce the interest rate margin by reducing the interest rates

\*

Corresponding author : G-mail addresses : Almosawisalam10@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2020-10-4/203-221

on loans and working to increase the interest rate margin on deposits. This would enable them to attract. Individual funds and increase savings that enable commercial banks to increase their investments and consequently increase their profits. It also recommends increasing the investment of loans in productive areas and moving away from consumer areas.

**Key words:** interest rate margin, bank deposits, bank loans.

## المقدمة

كونه يساعد على جذب المدخرات الافراد وتوفير السيولة من جهة وزيادة قدرة المصارف التجارية على منح القروض .

### هدف البحث

يتركز هدف الدراسة في المحاور التالية:

١. التعرف على هامش سعر الفائدة من الناحية النظرية والعملية، فضلا عن اجراء مقارنة مع كل من هامش اسعار الفائدة في اليابان والصين.

٢. دراسة على القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية عملياً ونظرياً.

٣. التعرف على الودائع المصارف التجارية العراقية من الناحية النظرية والعملية.

### مجتمع البحث

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية واليابان والصين للمدة الممتدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٦ في دراسة كل من الهامش سعر الفائدة والقروض والودائع .

### مصادر جمع البيانات

جمعت البيانات بالاعتماد على بيانات المنشورة في التقارير الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، ومجموعة البنك الدولي.

### الاطار النظري

#### هامش سعر الفائدة المصرفي

#### اولاً : مفهوم هامش سعر الفائدة المصرفي

يعرف هامش سعر الفائدة على انه الفرق بين سعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف وسعر الفائدة المدفوع من قبل المصرف للمودعين لقاء ايداعهم اموال فائضة عن حاجتهم (جميل، ٢٠٠٢: ٢٠٠). كما عرف ( هامش سعر الفائدة هو الفرق بين سعر الاقراض مطروحاً منه سعر الايداع ) . ان المشكلة الاساسية في ادارة الهامش تكون في حال تحديد سعر منخفض للفائدة على الودائع، بالتالي سينعكس على توجه المودعين على تقليل ايداعاتهم في المصرف مما يؤثر بشكل سلبي على الادخار، من ناحية اخرى تكون مشكلة هامش سعر

تلعب المصارف التجارية دور كبير في اي اقتصاد متقدم كان او متخلف ، كونها تعمل على جذب الاموال من الافراد الفائضة عن حاجتهم ، واستثمارها في مجالات تعود على الفرد بالمنفعة من خلال الفائدة التي تمنح على اموالهم المودعة او المستثمرة من جهة، وعلى الاقتصاد البلد من جهة اخرى ، من حيث الدخول في مجالات استثمارية تقلل من المجالات الاستهلاكية الغير انتاجية وتقلل من معدلات البطالة و تزيد من التنمية الاقتصادية وتقليل شيوع التعامل بالنقد ، كما ان هامش اسعار الفائدة يعد من اكثر الادوات التقليدية تحقيق للأرباح في معظم المصارف التجارية ، اذ ان زيادة سعر الفائدة بشكل كبير على القروض وانخفاضه على الايداع سيحقق ارباح للمصارف التجارية، الا ان هذا سيدفع بالمصارف التجارية الى الدخول في القضايا الغير اخلاقية من حيث استغلال المقترضين والمودعين على حد سواء، وهذا الشائع في البلدان المتخلفة اقتصادياً ، اما البلدان المتقدمة فنجد انها تعمل على تحقيق ارباح بسيطة بجعل هامش اسعار الفائدة في مستويات معقولة ، والعمل على المنفعة الاقتصادية للبلد وهذا ما حصل في الصين واليابان على عكس ما حصل في العراق كبلد متخلف اقتصادياً وكما سنشاهد خلال الدراسة .

### منهجية البحث

#### فرضية البحث

تنتطلق الفرضية من افتراض ان هامش اسعار الفائدة في المصارف التجارية العراقية اثر بشكل سلبي على الودائع والاقراض.

#### مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل جما سيما وان احد هذه المشاكل ارتفاع هامش اسعار الفائدة في المصارف التجارية العراقية قياساً بالبلدان قيد الدراسة ، مما اثر وبشكل مباشر في ارباح المصارف من جهة ، وعزوف المودعين على الايداع كون قدرته على جذب المودعين ضعيفه .

#### اهمية البحث

ان اهمية الدراسة تتجلى في معرفة الدور الذي يلعبه هامش اسعار الفائدة المصرفي في المصارف التجارية قيد الدراسة ،

تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة ابو بدون فائدة عند الطلب . (قانون المصارف العراقي رقم (٩٣) ، لسنة ٢٠٠٤ : ٤)

### ثالثاً : الائتمان النقدي

عرف الائتمان النقدي على انه ( عملية تزويد الافراد والمنشآت والمؤسسات بالأموال على ان يتعهد المدين بتسديد هذه الاموال مع الفوائد في تواريخ محددة) . كما عرف الثقة التي يوليها المصرف الى زبائنه بتقديم مبلغ من المال للاستخدام في مجال محدد في فترة معينة ويتم التسديد خلال المدة المتفق عليها . (شلال واخرون ، ٢٠١٩ : ٥٨) على ان يتضمن كافة التسهيلات النقدية المقدمة من قبل المصرف التجاري الى قطاعين الخاص والعام والتي تتخذ الاشكال الاتية:

١. الاوراق التجارية المخصومة : وهي التي يعني تحويلها الى نقود حاضرة قبل استحقاقها لقاء تسديد المصرف لقيمة الورقة قبل استحقاقها .
٢. القروض والسلف : كافة القروض الممنوحة سواء كانت مضمونة او غير مضمونة والتي تعتمد عليها المصارف بدرجة الاساس في تكوين ربحها .
٣. الديون المتاخرة التسديد تتمثل في الديون المشكوك في تحصيلها بعد انتهاء فترة موعدها (جميل ، خضير ، ٢٠١٦ : ٦٣) .

### الاطار العملي

#### اولاً: هامش سعر الفائدة المصرفي

ان هامش سعر الفائدة من اكثر الأدوات المعتمد عليها من قبل المصارف التجارية في تحقيق الارباح ، بالإضافة الى الأدوات الحديثة المعتمدة ، لكن يبقى هامش سعر الفائدة اقدم واكثر هذه الأدوات كونه ناتج عن (سعر الإقراض مطروحاً منه سعر الإيداع) وفي مايلي سنبين هامش سعر الفائدة في العراق كدولة من الدول النامية ، اما الدول المتقدمة فقد تم التركيز على كل من اليابان والصين . وكما في الجدول التالي :

الجدول (١) هامش سعر الفائدة في كل من العراق واليابان والصين للمدة (٢٠١٦ - ٢٠٠٤)

السنوات	هامش سعر الفائدة العراق %	هامش سعر الفائدة اليابان %	هامش سعر الفائدة الصين %
2004	6.16	1.6	3.33
2005	6.8	1.4	3.33

الفائدة عند تحديد الفائدة على القروض بشكل مرتفع ، مما يزيد من التكاليف الاستثمارية ، وهذا سيدفع جمهور المستثمرين الى البحث عن جهات اخرى منخفضة التكلفة الاقراض . (العلي ، ٢٠١٢ : ٣٩٥) . ان التأثيرات التي تحصل على سعر الفائدة سينعكس على هامش سعر الفائدة المصرفي ، لهذا تكتسب ادارة هامش سعر الفائدة اهميتها الكبيرة من خلال دورها المهم والمتركز على تقييم كفاءة المصرف ، (Rose , ١٩٩٩ : ١٧٤) ، كما ان هناك عوامل خارجية تكون مسببة في التذبذب الحاصل في هامش الفائدة ، منها عدم الاستقرار الاقتصادي وطبيعة السياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الدولة خلال فترات الرواج والانكماش والحركات الدورية للاذخارات والتغيرات في اسعار الفائدة ، فضلاً عن العوامل الداخلية تضم نوعية القروض وفترة تسديدها والتباين الكبير في الفائدة بين المصارف الاخرى . (Hempel, ١٩٩٨ : ٥٨٩-٥٧٦) فالمصارف تسعى لحماية صافي هامش سعر الفائدة بطرق مختلفة ، فأذا ارتفعت كلفة الفائدة للأموال المودعة بشكل اكبر من دخل المصرف ، فان الهامش سعر الفائدة سينخفض وحصول العكس في حال انخفاض تكلفة الاموال المودعة سيرتفع هامش سعر الفائدة المصرفي . (Bratanovic , ٢٠٠٠ : ٦٥) .

### ثانياً: مفهوم الودائع المصرفية

تتمثل المهمة الاساسية لعمل اي مصرف قبول الودائع واقراضها للحصول على ارباح ، من خلال الفرق بين كلفة هذه الودائع وفوائد القروض ، فضلاً عن الأدوات الاخرى التي تستخدمها المصارف للحصول على ارباح . عرفت الوديعة على انها اتفاق بين المودع والمصرف ، على اساس هذا الاتفاق يتوجب على المودع بايداع مبلغ من النقود لدى المصرف ويلتزم المصرف برد المبلغ للمودع خلال فترة يتفق عليها او عند الطلب مع دفع فائدة على الوديعة . (الجنابي ، ارسلان ، ٢٠٠٨ : ١٢٥) ، كما عرفت بأنها عقد بمقتضاه يسلم الشخص مبلغاً من الاموال للمصرف الذي يتوجب عليه رد هذا المبلغ عند الطلب او وفق شروط متفق عليها (البارودي ، ٢٠٠١ : ٦٣٣) ، اما قانون المصارف العراقية فقد عرف الوديعة ( مبلغ نقدي مدفوع لشخص مثبت او لا في السجل الى شخص مستلم للمبلغ بشروط

3.6	0.9	7.7	2006
3.33	1.0	8.3	2007
3.06	1.3	8.6	2008
3.06	1.2	8.3	2009
3.06	1.0	8.2	2010
3.06	1.0	8.2	2011
3	0.9	7.9	2012
3	0.7	7.8	2013
2.85	0.8	7.4	2014
2.85	0.7	7.4	2015
2.85	0.7	7.5	2016

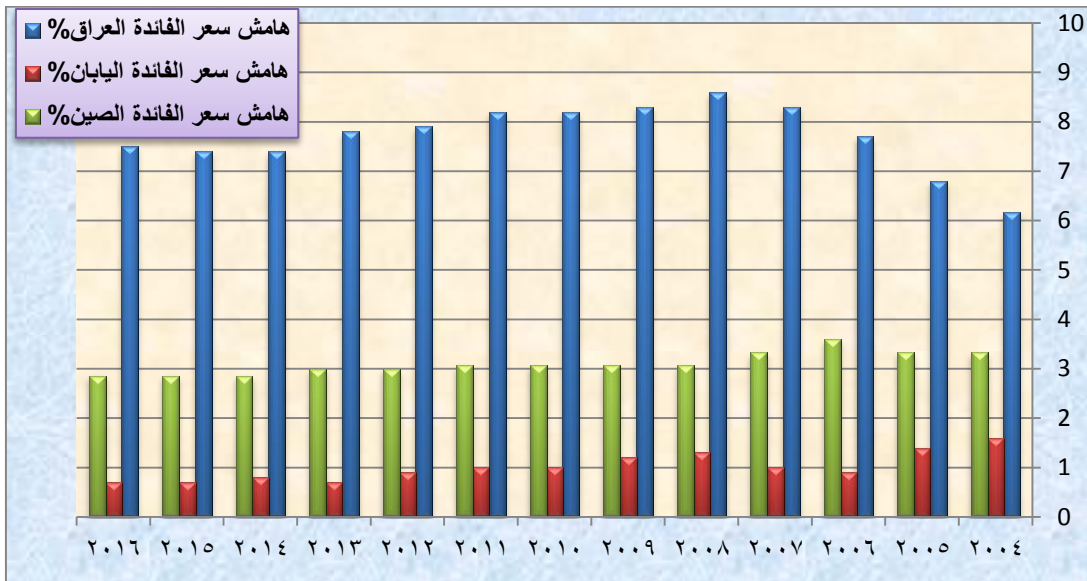
المصدر : البنك الدولي .org.albankaldawli.data

مسار الانخفاض حتى حقق في عام ٢٠١٠ ما نسبته (١%) واستمر في الانخفاض حتى عام ٢٠١٦ بتحقيقه (٠.٧%) ، يعزى ذلك الى تدخل البنك المركزي في سعر الفائدة ، أذ يجتمع الاخير في كل شهر مرة واحدة ، ويعتمد تحديده على التضخم فان ارتفاع التضخم اكثر (٢%) يقدم البنك المركزي الياباني الى رفع سعر الفائدة وذلك لتخفيض الاسعار هذا من جانب ، اما الاخر تميز المصارف التجارية في البلدان المتقدمة من بشكل عام واليابان بشكل خاص بتعدد الادوات المصرفية التي تعود على المصارف بأرباح وتقليل الاعتماد على هامش سعر الفائدة فضلا عن ان تقليل الهامش يدفع بالجمهور بزيادة التعامل مع المصارف التجارية كون الفائدة المدفوعة للمصرف منخفضة وبالتالي زيادة التعامل ستزيد من الارباح المصرفية . اما المصارف التجارية في الصين اتخذت مسار الانخفاض كما هو في اليابان ، اذ حقق هامش سعر الفائدة في عام ٢٠٠٤ ما نسبته (٣.٣٣%) واستمره في هذا المسار حتى حقق في عام ٢٠١٠ نسبة (٣.٠٦%) ، واستقر في السنوات الاخيرة للدراسة عند (٢.٨%) ، على الرغم من اتخاذ مسار هامش سعر الفائدة الانخفاض الا ان النسبة المحققة هي اعلى من ما موجود في المصارف التجارية اليابان ، واقل بكثير من هامش سعر الفائدة المصرفي في العراق ، يهدف البنك المركزي الصيني من دفع المصارف التجارية الصينية بتخفيض هامش سعر الفائدة ، الى تحفيز الطلب على الائتمان من جهة وجعل سعر الفائدة اكثر تحركاً بقوى السوق من خلال توسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الاقراض ، وتجدد الاشارة هنا الى ان المصارف التجارية في الصين تتنازل عن

يتبين من الجدول اعلاه ان هامش سعر الفائدة المصرفي في العراق حقق معدلات مرتفعة قياساً مع كل من الصين واليابان ، اذ بدء في عام ٢٠٠٤ بنسبة (٦.١٦%) واخذ بتحقيق معدلات تصاعدياً خلال السنوات اللاحقة ، حتى حقق في عام ٢٠١٠ (٨.٢%) وهذا ناتج عن ان المصارف التجارية العراقية تفرض سعر فائدة على القروض بمعدلات عالية في حين انخفاض اسعار الفائدة على الودائع ، نتيجة محدودية الادوات المصرفية التي تعود بالارباح للمصارف التجارية العراق ، والمخاطر المحتملة من تقديم القروض كعدم قدرة المقترض في التسديد ، و يركز معظم ارباحها على مبيعاتها من الدولار ، من خلال دخول المصارف التجارية مشتريه للدولار وتقوم بإعادة بيعه ، والحصول على ارباح من الفرق بين سعر البيع والشراء وبذلك تحقيق ارباح وهذه السياسة معتمدة في جل المصارف التجارية العراقية هذا جانب ، اما الاخر فتحقيق الارباح المصرفية يعتمد على الهامش سعر الفائدة الذي اخذ ينخفض قياساً بسنوات السابقة فحقق ما نسبته (٧.٥%) في عام ٢٠١٦ وعلى الرغم من تحقيقه للانخفاض الا ان هذه النسبة تبقى مرتفعة وتؤدي بالأفراد الى تقليل التوجه نحو الحصول على قروض من المصارف التجارية ، والبحث عن مجالات اخرى من جانب اخر فان تقليل الفائدة على الودائع سوف يدفع بالمودين الى عدم ايداع اموالهم في المصارف كون سعر الفائدة على الوديعة منخفض وبالتالي بحث الزبائن عن مجالات استثمارية غير المصارف التجارية . يختلف الامر تماماً في اليابان عن ما موجود في المصارف التجارية العراقية ، اذ ان هامش سعر الفائدة في اليابان حقق نسب منخفضة جداً ، فحقق خلال عام ٢٠٠٤ ما نسبته (١.٦%) واتخذ بعد ذلك

بعض ارباحها للاقتصاد الحقيقي ، يمكن بيان مستويات هامش اسعار الفائدة في الشكل التالي :

الشكل (١) هامش اسعار الفائدة في العراق والصين واليابان للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦



والمصارف التجارية بشكل خاص لتعبئة المدخرات ، كما ان زيادة قدرة المصارف في تعبئة المدخرات ينتج الى زيادة في منح الائتمان والحد من الاستهلاك وزيادة النمو الاقتصادي. (زاير، ٢٠١٥، ١٠) يمكن بيان تطور اجمالي الودائع حسب بيانات الجدول التالي :

#### ثانيا : الودائع المصرفية

تعد الودائع المصرفية الاكثر اهمية في جانب المطلوبات المصارف التجارية ، اذ تعد الجزء الاكبر لمواردها ، فالنمو في الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي بشكل عام

الجدول (٢) حجم الودائع التي تلقتها المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) مليار دينار

السنة	الودائع	الودائع الحكومية	المؤسسات الخاصة	الاجمالي	نسبة التغير %
	الجارية	4.779	1.756		
2004	التوفير	3	1.131	273.666	0
	الاجل	126	137		
	الجارية	6.949	1.925		32.79362
2005	التوفير	3	1.537	363.411	
	الاجل	124	226		
	الجارية	11.912	2.764		47.05251
2006	التوفير	3	1.729	534.405	
	الاجل	259	256		
2007	الجارية	22.731	6.710	827.727	54.88759

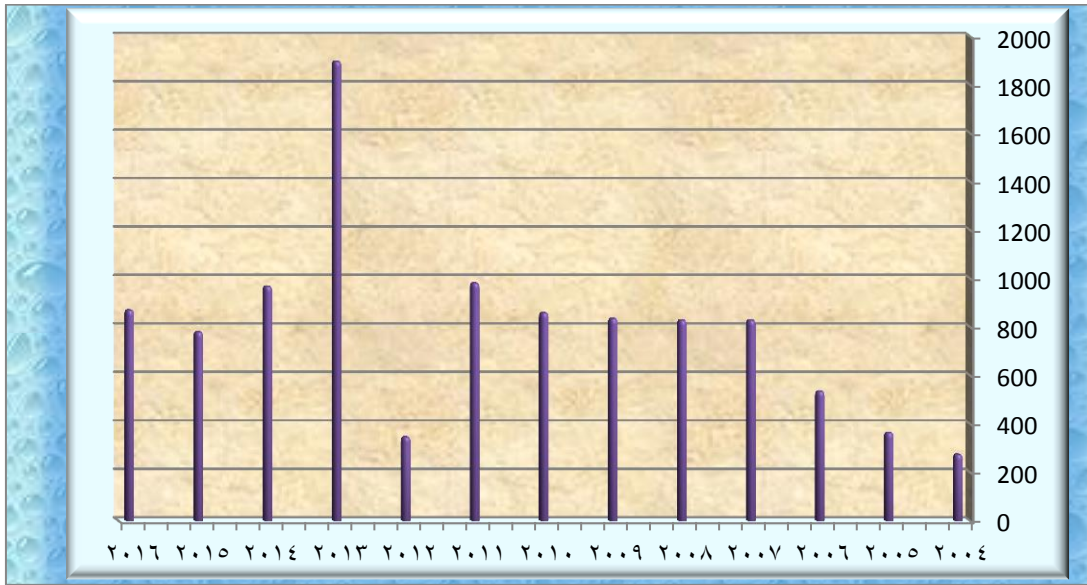
		4.286	3	التوفير	
		619	172	الاجل	
		6.710	22.731	الجارية	
0	827.727	4.286	3	التوفير	2008
		619	172	ثابته	
		6.614	25.651	الجارية	
0.760033	834.018	5.517	236 0.	التوفير	2009
		553	243	ثابته	
		7.041	33.961	جارية	
2.880393	858.041	6.039	0	التوفير	2010
		630	181	ثابته	
		10.730	37.572	جارية	
14.29885	980.731	6.731	0	توفير	2011
		729	196.698	ثابته	
		12.062	38.415	جارية	
-64.7593	345.616	7.894	2	توفير	2012
		1.158	284.087	ثابته	
		13.805	42.188	جارية	
448.5756	1895.965	9.674	3	توفير	2013
		969	858.298	ثابته	
		13.829	42.791	جارية	
-48.9877	967.176	9.978	0	توفير	2014
		894	6.578	ثابته	
		13.285	33.023	جارية	
-19.4949	778.626	9.636	0	توفير	2015
		715	7.682	ثابته	
11.57282	868.735	13.346	30.581	جارية	2016
		9.554	0.146	توفير	

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة

دينار و الجارية في المؤسسات الخاصة بلغت (١٣,٢٨٥) مليار دينار، يعود هذا التراجع الى ما شهده الاقتصاد العراقي من كساد و ركود في معظم الانشطة الاقتصادية نتيجة انخفاض اسعار النفط بشكل حاد مما اثر على ايرادات الحكومة المركزية و زيادة الثقة في المصارف الخاصة من قبل الافراد ( البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٥ ، ١٢). هذا وحقت ودائع التوفير قيم اكبر في المصارف الخاصة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ثم يأتي بالمرتبة الثانية الودائع التوفير في الحكومة المركزية خلال المدة الاولى من الدراسة ، نتيجة زيادة الاجور والرواتب و نتيجة الثقة الجمهور في هذه المصارف وتفضيلهم ايداع مدخراتهم بدلا من الاحتفاظ بها، كذلك الاستقرار النقدي وتوجه الافراد نحو المؤسسات الخاصة والحكومة المركزية نتيجة القة المتوفرة . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ : ١٠) يمكن بيان الودائع من خلال الشكل التالي :

يتبين من الجدول (٣) ان الودائع الجارية خلال المدة الاولى اكبر في الحكومة المركزية، بلغت في عام ٢٠٠٤ في القطاع الحكومي (٤.٧٧٩) مليار دينار تأتي بعدها الودائع الجارية في المؤسسات الخاصة بلغت (١,٧٥٦) مليار دينار، يعزى ذلك الى تفضيل الجمهور ايداع مدخراتهم في المصارف الحكومية كونهم يعتقدون لا يمكن ان تعلن افلاسها و اكثر امان فضلا عن ارتفاع الاجور والرواتب الامر الذي ادى الى زيادة دخل الافراد مما انعكس ذلك على الايداع ، استمرت الحال على ما هو عليه في القطاع الحكومي فهو في التزايد بلغت (٣٣.٩٦١) مليار دينار كذلك المؤسسات الخاصة بلغت (٧.٠٤١) مليار دينار في عام ٢٠١٠ الا انها تبقى اقل من الحكومي وذلك بسبب زيادة ثقة الافراد في المصارف الحكومية نتيجة الاستقرار النقدي في هذا العام فضلا عن زيادة عدد الفروع المصارف، استمر الارتفاع في الحكومة المركزية ثم المؤسسات الخاصة حتى عام ٢٠١٥ فالودائع الجارية في الحكومة المركزية بلغت (٣٣.٠٢٣) مليار

الشكل (٢) اجمالي الودائع في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)



بالاقتصاد نحو النمو ، من خلال زيادة الانتاج والاستهلاك، توزيع الموارد المالية على مختلف الانشطة الاقتصادية ، لاسيما القروض والسلف والتي تعد الجزء الاهم والاكثر ربحاً للمصارف التجارية لأنها تعتمد على الاخير بشكل كبير لاسيما في العراق ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي :

ثالثاً : الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (القروض والسلف)

يعد الائتمان ضرورة جوهرية لاي اقتصاد كونه يعمل على تحويل الاموال المجمدة او المعطلة الى اموال منتجة تدفع

الجدول (٣) القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنوات	الاثتمان النقدي (القروض والسلف) بالمليون دينار	نسبة التغير %
2004	316,534	0
2005	483,424	52.72419
2006	1,438,860	197.6393
2007	2,057,098	42.96721
2008	3,576,922	73.88194
2009	4,308,539	20.45381
2010	4,408,393	2.317584
2011	15,259,025	246.1358
2012	22,850,336	49.74965
2013	24,700,569	8.097181
2014	28,195,535	14.14933
2015	30,297,202	7.4539
2016	101,622,337	235.4182
2017	309,670,530	204.7268
2018	311,464,940	0.579458

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء ، التقرير السنوي للإحصاء، سنوات متفرقة.

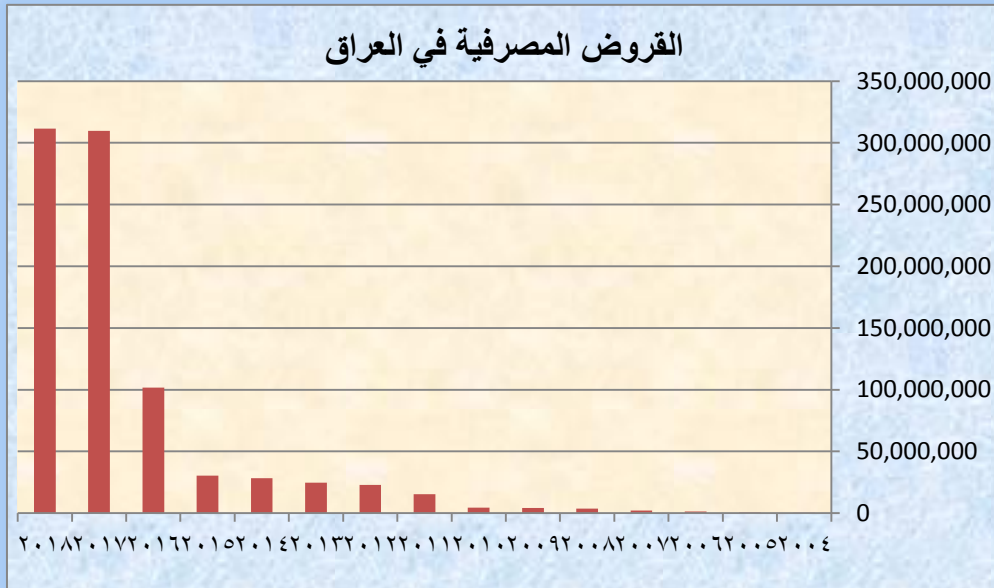
البديل وحاجة الافراد للقروض ، فان جل القروض المقدمة يصاحبها طلب اكبر من عرضها حتى مع كونها مكلفة. ولا بد من الاشارة ان القروض تكون في معظمها استهلاكية بالنسبة للأفراد الا عندما تكون المنفعة اكبر من الخسارة (اي الفوائد المدفوعة للمصرف)، في العراق نجد ان المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على معظم الحصة السوقية ، وعدم قدرة المصارف الاخرى منافستها كون حجم رؤوس اموالها صغير لهذا اقتصر عملها على بيع الدولار والاستفادة من الفرق بين سعر الرسمي وسعر المزاد ، اما المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) والتي تمتلك رؤوس اموال كبيرة ، أذ نجد ان معظم قروض هذه المصارف تكون موجهة للأغراض استهلاكية أكثر مما هي انتاجية ، كالقروض السيارات والزواج وترميم البيوت السكنية ، بل وحتى القروض المقدمة للمشاريع الانتاجية الصغيرة غالباً تكون هذه المشاريع خاسرة (بسبب العائد اقل من الفوائد القروض) او وجودها فقط بالشكل وعدم وجودها الفعلي بسبب

يتبين من الجدول اعلاه ان القروض والسلف اتخذت مسار تصاعدي ، أذ حققت في سنة ٢٠٠٤ (316,534) مليون دينار ، واستمر الارتفاع حتى في عام ٢٠١٠ ما يعادل (4,408,393) مليار دينار ، يعزى ذلك الى توجه المصارف التجارية نحو دعم السياسة الحكومية في زيادة الانتاج الزراعي بزيادة القروض المقدمة من القطاع الزراعي عن طريق ما يعرف بالمبادرة الزراعية والتخلص من الاستيراد ، فضلاً عن قيام المصارف التجارية بمنح السلف لمنسبها وشرائح كبيرة من المواطنين كقروض الزواج وشراء سيارات وتعمير البيوت، كما استمرت القروض والسلف بالزيادة خلال السنوات اللاحقة حتى حققت في سنة ٢٠١٨ ( 311,464,940 ) مليار دينار ، نتيجة الى استحواذ السلف والقروض على اجمالي الاثتمان المصارف العاملة في العراق ، كذلك ان معظم هذه القروض تكون من خلال المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) فتوجه الافراد نحو القروض والسلف على الرغم من انها مكلفة بسبب عدم توفر



غياب الرقابة، يمكن بيان حجم القروض المصرفية في العراق في المنحنى التالي :

الشكل (٣) القروض والسلف في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٤



سيولة اكبر للمصارف بالتالي ستساعد الاخير في تقديم مبالغ اكبر للاقتراض مما يزيد ربحية المصرف التجاري، المستفيد الاخر من هذا الاقتصاد المحلي لان ذلك سيسحب الاموال المعطلة عن اداء وظائفها وتوجيهها نحو الاستثمارات كما في الجدول التالي :

رابعاً : علاقة هامش سعر الفائدة مع الودائع

ان زيادة اسعار الفائدة على الودائع سيساعد على زيادة ودائع الافراد ، كون هذه الفائدة ستكون بمثابة فرص استثمارية امام الافراد اقل مخاطرة قياساً بالاستثمارات الاخرى ، من جانب اخر سيزداد ارباح المصارف التجارية لان بزيادة الودائع ستتوفر

الجدول (٤) اسعار الفائدة على الودائع للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٤

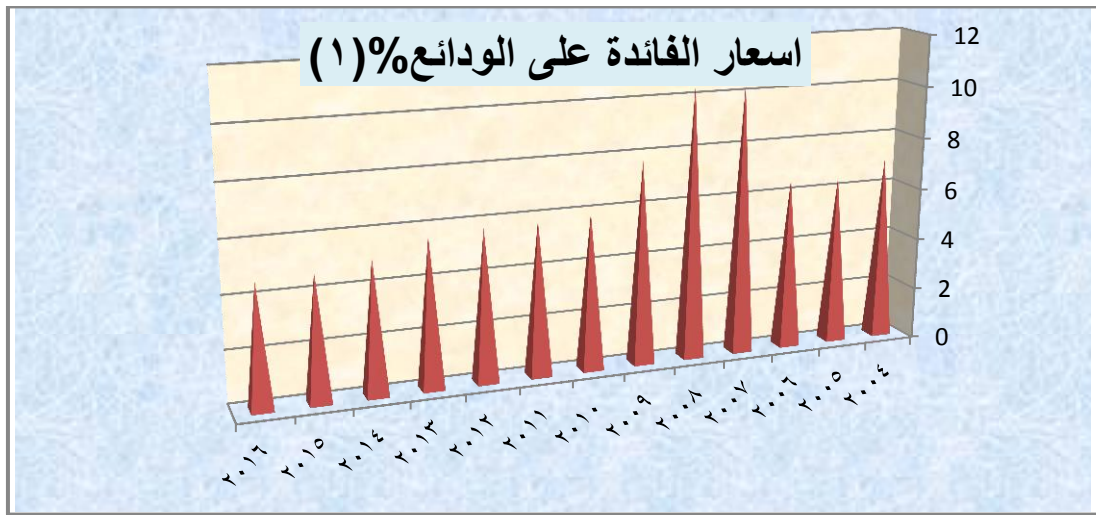
السنوات	اسعار الفائدة على الودائع(1)%	الاجمالي الودائع مليون دينار(2)
2004	7.1	273.666
2005	6.5	363.411
2006	6.6	534.405
2007	10.4	827.727
2008	10.5	827.727
2009	7.8	834.018
2010	6.0	858.041
2011	5.9	980.731
2012	5.8	345.616
2013	5.7	1895.965

967.176	5.1	2014
778.626	4.8	2015
868.735	4.7	2016

البنك المركزي الهادفة الى دفع المصارف الى جذب المدخرات والتقليل شيوع النقد ، يعزى توجه المصارف التجارية الى تخفيض هذه الاسعار الى ان المصارف التجارية في العراق عمدت في تحقيق الارباح على فرق الاسعار بيع الدولار كونها اقل مخاطرة من التوجه نحو جذب الودائع وتقديم القروض ، اذ ان في العراق تكون مخاطر تعثر القروض كبيرة جداً بسبب ضعف الضمانات. اما علاقة اسعار الفائدة على الودائع لم تكن ايجابية او فعالة كون الودائع تحقق زيادة واسعار الفائدة عليها تحقق انخفاض لاسيما في بداية فترة الدراسة ، وهذا ان دل على شيء فيدل على ان المصارف التجارية ضعيفة جداً في العمل على جذب مدخرات الافراد حتى مع توفر أداة اسعار الفائدة وادوات استثمارية جما ، كون هذه المصارف لا تبتعد على التقليدية في عملها ولم تواكب الحدائة العالمية في المصارف التجارية ، يعود ذلك الى الاثار المتركمة التي عاشها الاقتصاد العراقي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، ويمكن ان نبين اسعار الفائدة على الودائع كما في المنحنى التالي:

يتبين من الجدول اعلاه ان اسعار الفائدة على الودائع اخذت تتذبذب بعد اعطاء البنك المركزي العراقي الحرية الكاملة للمصارف التجارية في تحديده ، كسياسة تشجيع للمصارف التجارية للتنافس في ما بينها على جذب الودائع ، اذ كانت نسبة اسعار الفائدة في عام ٢٠٠٤ (٧.١%) وانخفض في عامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بتحقيق نسبة (٦.٥ و٦.٦%) على التوالي نتيجة انخفاض اسعار الفائدة على الايداع خلال السنة اشهر ، الا ان المضي في تحقيق هدف البنك المركزي العراقي كمكافحة النشاطات التضخمية واتجاهاتها وتوفير فرص للاستقرار الاقتصادي ارتفعت اسعار الفائدة على الودائع خلال عامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وذلك لتشجيع الافراد للإيداع اموالهم في المصارف لاستثمارها وتقليل التعامل النقدي الغير منتج والذي يزيد من الميول التضخمية ، فحقق عام ٢٠٠٨ سعر فائدة ما نسبته (10.5%) ، في حين اتخذت هذه الاسعار مساراً تنازلياً خلال الاعوام اللاحقة والتي وصلت في عام ٢٠١٦ الى (٤.٧%) والذي يدل على عمل المصارف التجارية بعكس سياسة

الشكل (٤) اسعار الفائدة على الودائع في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦



مع تزايد الأدوات الاستثمارية لهذه المصارف الا ان للإزال الاعتماد على هذه الأدوات بنسب كبيرة ، يمكن بيان اسعار الفائدة على القروض في العراق خلال الجدول التالي :

خامساً : علاقة اسعار الفائدة على القروض بالقروض والسلف ان معظم المصارف التجارية في العالم تستعمل اسعار الفائدة على القروض لأنها اكثر الادوات التقليدية تحقيقاً للأرباح ، حتى

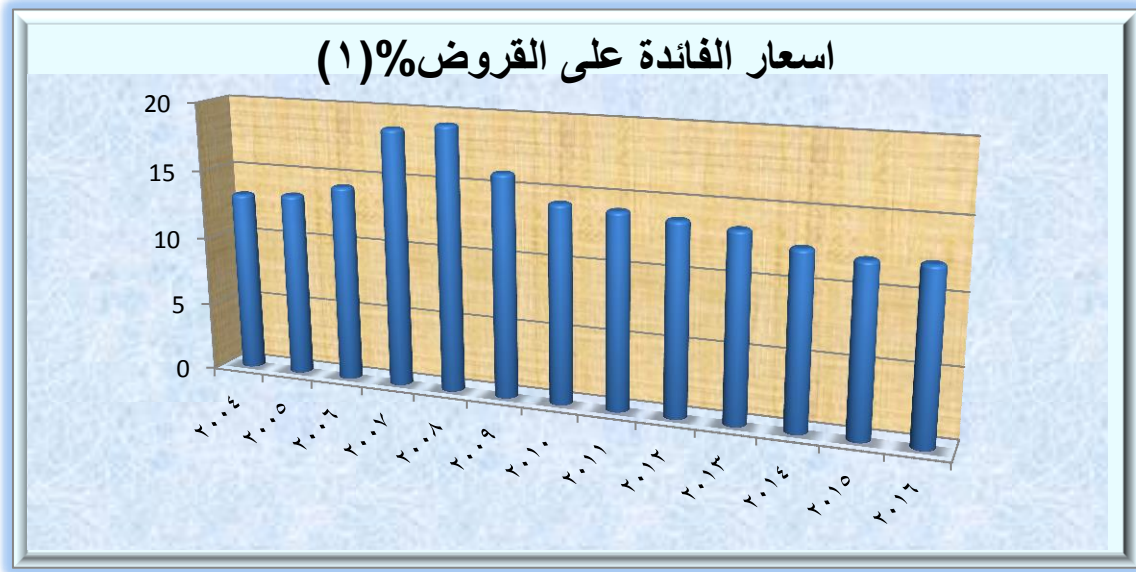
الجدول (٥) اسعار الفائدة على القروض

السنوات	اسعار الفائدة على القروض(1)%	الاجمالي القروض مليون دينار(2)
2004	13.2	316,534
2005	13.4	483,424
2006	14.3	1,438,860
2007	18.7	2,057,098
2008	19.2	3,576,922
2009	16.1	4,308,539
2010	14.3	4,408,393
2011	14.1	15,259,025
2012	13.8	22,850,336
2013	13.5	24,700,569
2014	12.6	28,195,535
2015	12.2	30,297,202
2016	12.3	101,622,337

اتخذت اسعار الفائدة مسار الانخفاض ،حتى وصلت في عام ٢٠١٦ الى ما نسبته (١٢.٣%) ،اما القروض والسلف فقد اتخذت مساراً تصاعدياً وهذا يعود الى عدم توفر بديل امام الافراد للاقتراض وبالتالي فان ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة لا يؤثر على الاقتراض ،اذ ان كل ما يعرض من قروض يقابله طلب بغض النظر عن اسعار الفائدة عليه ، كما في الشكل التالي :

المصدر بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث من خلال الجدول اعلاه يتبين ان اسعار الفائدة على القروض اتخذت مسار الارتفاع من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ بتحقيق ما نسبته (13.2 و ١٩.٢%) على التوالي وهي الاعلى خلال فترة الدراسة ،بسبب زيادة الطلب على القروض والسلف وانخفاض العرض من القروض والسلف وبالتالي زيادة ارباح المصارف التجارية، اما الاعوام اللاحقة فقد

الشكل (٥) اسعار الفائدة على القروض المصرفية في العراق



- الحالة التطبيقية في بيانات العراق

، ولقصر المدة الزمنية المعتمدة نتيجة تعذر توفر البيانات تم تحويل البيانات الى ربع سنوي وذلك لتكون مشاهداتنا ما يقارب ال ٥٠ مشاهدة حتى نتوصل الى افضل النتائج، وكما يمكن بيان رموز المتغيرات وهي كالآتي:

نبدء بالتعرف على بيانات السلسلة الزمنية المعتمدة للمتغيرات قيد الدراسة، أذ انحصرت فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٠٤)

جدول (٦) بيان رموز المتغيرات قدي الدراسة

الرمز المتغير	المتغيرات
MJ	هامش سعر الفائدة
LON	القروض والسلف المصرفية
DOS	الودائع المصرفية

اولاً: استقراره السلسلة الزمنية

الزمنية تم تحديد التخلف الزمني للسلسلة الزمنية بالاعتماد على معياري (SC،AIC) ، وذلك بتخلف بالمرتبة الثانية ، وليبيان استقراره السلسلة الزمنية كما في الجدول التالي :

قبل الدخول في تقدير البيانات لابد من التأكد من ان البيانات سليمة وخالية من جذر الوحدة ، وقبل تقدير استقراره السلسلة

الجدول (٧) استقراره السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة نتائج اختبار الاستقرار Dickey-Fuller

المتغيرات	القيم المحسنة	القيم الجدولية		
		1%	5%	10%
DOS	-3.410	-3.568	-2.921	-2.598
LON(II)	-7.274	-3.571	-2.922	-2.599
MJ(I)	-2.028	-2.612	-1.947	-1.612

**ثانياً : تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني**

لتحديد عدد مدد التباطؤ الزمني هناك عدة معايير لكن الافضل والاكثر اعتمادا هما (SC،AIC) ، ان بعد تحويل المتغيرات الى الفرق الثاني للقروض المصرفية ، والفرق الاول للهامش ، وابقاء الودائع كما هي لأنها استقرت عند المستوى ، توصلنا وفق المعايير FPE و HQ و AIC الى ضرورة اخذ فجوتين زمنيتين اما SC اشار الى اخذ فجوة واحدة وكما في الجدول التالي :

من نتائج الجدول اعلاه يتبين ان الودائع (DOS) قد استقرت عند المستوى وبقاطع (Constant) وبالمعنويين (٥%،١٠%) وذلك كون T المحتسبة هي اصغر من T الجدولية ، اما القروض فالم تستقر عند المستوى والفرق الاول ، الا انها استقرت عند الفرق الثاني وبقاطع ايضا (Constant) عند كل من (١٠%،٥%،١٠%) لان t الجدولية اكبر من T المحتسبة ، اما هامش سعر الفائدة فانه حقق الاستقرارية عند الفرق الاول وبدون قاطع ومتجهة (None) وبمستوى معنوية (٥%،١٠%) .

جدول (8) مدد التباطؤ الزمني

	VAR	Lag	Order	Selection Criteria		
Endogenous variables: DLON DMJ DOS						
Exogenous variables: C						
Date: 02/28/20 Time: 10:00						
Sample: 2004Q1 2016Q4						
Included observations: 46						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
62.56123	62.63582	62.51656	2.84e+23	NA	-1434.881	0
	58.41330					
58.11497	*	57.93627	2.91e+21	208.8071	-1320.534	1
57.89867		57.58595	2.07e+21	28.92329		
*	58.42076	*	*	*	-1303.477	2
58.22707	58.97291	57.78032	2.54e+21	7.089693	-1298.947	3
58.44986	59.41945	57.86908	2.85e+21	9.983899	-1291.989	4

ثالثاً : اختبار السببية

الفرض البديل الذي ينص على ان الودائع المصرفية (DOS) تسبب هامش سعر الفائدة المصرفي ، اما القروض المصرفية لا تسبب الهامش سعر الفائدة (dMJ) كذلك الهامش لا يسبب القروض المصرفية عند مستوى معنوية ٥% ، وبالتالي لانستطيع رفض الفرضية العدم التي تنص على ان القروض المصرفية لا تسبب هامش سعر الفائدة ، وكما في النتائج التالية :

توصل الباحث الى ان الودائع المصرفية (DOS) تسبب الهامش سعر الفائدة (dMJ) مع فجوتين زمنييتين بل وحتى مع فجوة زمنية واحدة توصلنا الى نفس النتائج عند مستوى دلالة ٥%، اذ اننا وفق هذه النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل

جدول (٩) نتائج السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/28/20 Time: 09:58

Sample: 2004Q1 2016Q4

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.9486	0.05278	48	DMJ does not Granger Cause DLON
0.8996	0.10602		DLON does not Granger Cause DMJ
0.9315	0.07103	48	DOS does not Granger Cause DLON
0.9496	0.05173		DLON does not Granger Cause DOS
0.0019	7.22865	49	DOS does not Granger Cause DMJ
0.1374	2.07744		DMJ does not Granger Cause DOS

رابعاً : تقدير نموذج VAR : المعايير ،لهذا تم الاعتماد على فجوتين زمنيّتين عند تقدير ال  
 VAR وكما في الجدول التالي :  
 بالاعتماد على النتائج في اختبار السببية وقيم معايير تحديد عدد  
 مدد التباطؤ الزمني بالاعتماد على اصغر قيمة في اكثر عدد من

جدول (١٠) المعلمات المقدرة للنموذج

Vector Autoregression Estimates			
Date: 02/27/20 Time: 21:14			
Sample (adjusted): 2005Q1 2016Q4			
Included observations: 48 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
DOS	DMJ	DLON	
0.001179	9.75E-10	1.527752	DLON(-1)
(0.00722)	(2.0E-09)	(0.14487)	
[ 0.16325]	[ 0.49032]	[ 10.5457]	
-0.000694	-1.07E-09	-0.478339	DLON(-2)
(0.00925)	(2.5E-09)	(0.18545)	
[-0.07507]	[-0.42017]	[-2.57929]	
-946548.1	0.593362	-558545.8	DMJ(-1)
(581018.)	(0.15992)	(1.2E+07)	
[-1.62912]	[ 3.71027]	[-0.04792]	
391077.5	0.179813	2236624.	DMJ(-2)
(504857.)	(0.13896)	(1.0E+07)	

[ 0.77463]	[ 1.29398]	[ 0.22085]	
1.314052	-8.67E-08	0.956752	DOS(-1)
(0.13655)	(3.8E-08)	(2.73909)	
[ 9.62349]	[-2.30641]	[ 0.34930]	
-0.659133	1.51E-08	-0.633982	DOS(-2)
(0.15404)	(4.2E-08)	(3.08996)	
[-4.27904]	[ 0.35720]	[-0.20518]	
302261.7	0.062329	180048.1	C
(80978.8)	(0.02229)	(1624414)	
[ 3.73260]	[ 2.79635]	[ 0.11084]	
0.789385	0.792777	0.923219	R-squared
0.758563	0.762452	0.911982	Adj. R-squared
1.52E+12	0.114801	6.10E+14	Sum sq. resids
192245.0	0.052915	3856386.	S.E. equation
25.61136	26.14242	82.16389	F-statistic
-648.3192	76.74916	-792.2575	Log likelihood
27.30497	-2.906215	33.30240	Akaike AIC
27.57785	-2.633331	33.57528	Schwarz SC
840181.5	0.025000	5326953.	Mean dependent
391249.4	0.108569	12998567	S.D. dependent
		Determinant	resid covariance
	1.20E+21		(dof adj.)



7.48E+20	Determinant resid covariance
-1357.846	Log likelihood
57.45192	Akaike information criterion
58.27057	Schwarz criterion

نموذج VAR المقدر هو

$$\text{DOS} = \text{C}(3,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(3,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(3,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(3,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(3,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(3,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(3,7)$$

خامساً : اختبار البواقي

من اجل التحقق من صحة النموذج المقدر يتوجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وغير مرتبطة ذاتياً، وتوزيع البواقي الاحتمالي : باستعمال اختبار Jarque-Bera

AR Model:

$$\text{DLON} = \text{C}(1,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(1,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(1,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(1,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(1,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(1,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(1,7)$$

$$\text{DMJ} = \text{C}(2,1)*\text{DLON}(-1) + \text{C}(2,2)*\text{DLON}(-2) + \text{C}(2,3)*\text{DMJ}(-1) + \text{C}(2,4)*\text{DMJ}(-2) + \text{C}(2,5)*\text{DOS}(-1) + \text{C}(2,6)*\text{DOS}(-2) + \text{C}(2,7)$$

الجدول (11) نتائج اختبار البواقي

Prob.	df	Jarque-Bera	Componen t
0.0000	2	342.0805	1
0.0000	2	25.70085	2
0.0000	2	131.9199	3
0.0000	6	499.7013	Joint

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. ارتفاع هامش اسعار الفائدة المصرفية في العراق الى مستويات كبيرة قياساً في اليابان والصين، نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة على القروض وانخفاض اسعار الفائدة على الايداع، الذي يعد من اساليب غير اخلاقية في رفع الهامش.

يتبين من الاختبار اعلاه رفض الفرض العدمي لكل من البواقي الخاصة بالمعادلة الاولى والثانية والثالثة ، أي انها تتوزع توزيعاً طبيعياً لان القيم المعنوية لاختبار (Jarque-Bera) هي (٠.٠٠٠) وهي اقل من (٠.٠٥) أي ان السلسلة الزمنية للزمنية تتوزع توزيعاً طبيعياً .

اخرى لزيادة ارباح المصارف من جهة وزيادة التنمية الاقتصادية من جهة اخرى.

٥. زيادة التركيز على تقديم القروض الانتاجية اكثر من تقديم القروض الاستهلاكية كقروض الزواج وشراء السيارات ، والتوجه بتجاه القروض التي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي من جهة وربحية المصارف التجارية كونها مستقل من القروض المتعثرة .

#### المصادر

العلي ، احمد .(٢٠١٢). العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة - دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني.

الجميل ، سمر .(٢٠٠٢). المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة ، ط١ ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الامارات.

الجنابي ، هيل عجمي جميل و ارسلان ، رمزي ياسين يسع .(٢٠٠٨). النقود والمصارف والنظرية النقدية". عمان : دار وائل.

طه ، مصطفى كمال والبارودي ، علي .(٢٠٠١). " القانون التجاري" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت.

قانون المصارف العراقي رقم (٩٣) ، لسنة ٢٠٠٤ : ٤  
www.cbi.iq.com

شلال ، عمار عبد الهادي و فرحان و سعد عبد الكريم حماد و صبحي عبد الغفور جروان.(٢٠١٩). اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي الممنوح من القطاع المصرفي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) .مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١١ العدد ٢٦ .

اسماء ، خضير ياس و احمد صبحي جميل .(٢٠١٦). اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٣ .مجلة دنانير ، المجلد ١ الاصدار ٩ .

Peter S. Rose.(1999). commercial Bank management McGraw-Hill, U.S.

George H. Hempel and Donald simonson and A lan B. coleman.(1998). Bank management Text and cases, No. 4, John wiley & Sone,

Hennie Van Greuning, Sonja Baratanovic.(2000). Analyzing Banking Risk: Aframework for Assessing corporate

٢. حتى مع منح المصارف التجارية الحرية الكاملة في تحديد سعر الفائدة الممنوح والمقبوض فان اسعار الفائدة على الودائع بقيت في مستويات منخفضة جداً ولم تكن في المستوى الذي يساعد على جذب الاموال من الافراد.

٣. عجز المصارف التجارية في العراق عن استعمال الادوات الحديثة والتقليدية التي من الممكن ان تزيد من ارباحها ، وعمدت على استعمال بيع الدولار في تحقيق ارباحها ، وبالتالي فعند غياب هذه الأداة فان ارباح المصارف التجارية ستتناقص وبشكل الذي من الممكن ان يحوله الى خسارة وافلاس معظم المصارف العاملة في العراق.

٤. تركيز رؤوس اموال الكبيرة في المصارف الحكومية اثر بشكل سلبي على المنافسة بين المصارف التجارية ،كون المصارف الاخرى لا تستطيع منافسة هذه المصارف كون امكانياتها محدودة .

٥. ان دور المصارف التجارية في العراق ضعيفة في دعم الاقتصاد العراقي ولم تقدم الدعم الكافي لتنشيطه كونها تركز على ارباحها بشكل اكبر من تركيزها على منفعة الاقتصاد كما حصل في المصارف التجارية الصين التي عمدت على التضحية في منافعتها في سبيل يتم تنشيط الاقتصاد الصيني.

٦. بين نموذج ال VAR ان الودائع تسبب هامش اسعار الفائدة ، غير ان لم نستطع رفض الفرض العدمي في العلاقة السببية بين هامش اسعار الفائدة والقروض.

#### التوصيات

١. ينبغي زيادة الرقابة على المصارف التجارية العراقية وتقليل اسعار الفائدة على القروض وزيادة اسعار الفائدة على الايداع ،لتقليل الهامش اسعار الفائدة في العراق .

٢. توجه المصارف التجارية العراقية نحو تشجيع الافراد على الايداع اموالهم في المصارف التجارية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية المستعملة ، وتوفير السيولة التي تساعد المصارف التجارية على منح القروض بشكل يفوق الطلب على القروض .

٣. عمل المصارف التجارية العراقية التي تعد شريان الحياة في الاقتصاد في السياسات التي تدعم الاقتصاد العراقي لا سيما وان الاخير يحتاج الى النمو والتقدم كونه يعاني من ازمان جما.

٤. يتوجب على المصارف التجارية العراقية تقليل الاعتماد على مزايا العملة في تحقيق الارباح والتوجه نحو أدوات استثمارية

Governance and Financial Risk management, the  
world Bank, washinton. D.C.